

الاسم : ابتسام ميلاد حديدان

مكان العمل : جامعة المرقب / كلية الآداب مسلاته.

مؤتمر الدولي الاول للدراسات الاقتصادية والسياسية (الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل
المواجهة)،

العنوان : الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية.

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلي كشف علاقة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون ليبيا للعبور
بارتكاب الجريمة المنظمة ، وتبين الجرائم المنظمة التي يتم ارتكابها من قبل المهاجرين غير
الشرعيين في ليبيا. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة
هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة
بموضوع الدراسة ، وكشفت النتائج أنه يوجد في ليبيا عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين ،
وإن هناك الكثير من الجرائم التي قام بها هؤلاء مبلغ عنها . ويتم استقطاب المهاجرين غير
الشرعيين نتيجة لظروفهن السيئة في تنفيذ الجريمة المنظمة. أدى دخول تنظيم داعش الذي يعتبر
مكون من مكونات الهجرة الغير شرعية إلي تنفيذ الجريمة المنظمة التي تم تنفيذها من قبلهم
علي الأراضي الليبية. تفتقر الدولة الليبية إلى وجود إدارة حقيقية لمنع تدفق المهاجرين غير
الشرعيين نحو ليبيا علي نحو يقلل من المخاطر المترتبة علي ذلك ، في ظل هشاشة الرقابة
الحدودية.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة .

المقدمة:

إن ظاهرة الهجرة الغير شرعية أصبحت من أكثر المشاكل التي تواجه الدولة الليبية نظراً
لما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية وغيرها ، وقد عرفت ليبيا الهجرة غير الشرعية منذ مدة من الزمن وذلك نظراً لطول
حدودها المشتركة مع الدول الأفريقية ، ولكبر مساحتها ولقربها من أوروبا مما جعل منها بلد
عبور حيث يتوافد على أرضها عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الهجرة إلى
أوروبا ، والبيانات والشواهد تشير إلى أنهم أثناء تواجدهم يرتكبون من الجرائم التي تساهم في

زعزعة الأمن. وفقاً لذلك قد تضمنت الدراسة عرض حول الهجرة الغير شرعية وعلاقتها بالجريمة في الدولة الليبية والنتائج المترتبة علي ذلك.

مشكلة البحث :

أن الهجرة عندما تكون غير مشروعة فأنها تقترب تلقائياً بالتجريم فالدخول الغير مشروع إلى الدول من شأنه الاخلال بالنظام الأمني ، وليبيا باعتبار إنها دولة من دول العبور إلى أوروبا هناك الكثير من المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلونها للعبور ، ونظراً للحماية الأمنية التي تحيط القارة الاوربية بها نفسها فإنهم يضطرون للمكوث في ليبيا إلى أن تحين الفرصة المواتية للعبور . واعداد المهاجرين غير الشرعيين أصبح يتزايد يوماً بعد يوم وخلال الفترات السابقة قام بعض المهاجرين غير الشرعيين بأعمال غير شرعية تمس أمن الدولة واستقرارها وتبين انضمامهم لتنظيمات غير قانونية ، لذا فإن هذا البحث يتناول الجريمة المنظمة وقعت في الدولة الليبية وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في ظل زيادة تدفقها نحو ليبيا.

أهمية البحث :

1. الإشارة إلى ارتباط الهجرة الغير شرعية بالجريمة المنظمة وما تشكله من خطر على استقرار دولة ليبيا باعتبارها معبر للهجرة إلى أوروبا .
2. ضرورة العمل علي وضع حلول لمواجهة الهجرة غير الشرعية ومحاولة القضاء عليها كواجب انساني قبل أن يكون قانوني.
- 3 . التطرف إلى الأسباب المؤثرة علي غياب الحلول الناجعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدها رغم الاجراءات الأمنية الصارمة من قبل دول الاستقبال.

أهداف الدراسة :

1. كشف علاقة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون ليبيا للعبور بارتكاب الجريمة المنظمة.
2. تبين الجرائم المنظمة التي يتم ارتكابها من قبل المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا .

فرضية الدراسة :

تؤدي الهجرة الغير شرعية إلى استقطاب المهاجرين غير الشرعيين العابرين إلى أوروبا للانضمام لشبكات الجريمة المنظمة وإلى ارتكاب الجريمة بداخل الدولة الليبية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، لاستخلاص النتائج والخروج بمجموعة من التوصيات.

مفاهيم الدراسة:

. الهجرة غير الشرعية : كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة .

. الجريمة المنظمة : تنظيم إجرامي يضم أفراداً أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية ، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومعقد يشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية .

المدخل الاجتماعي للهجرة غير الشرعية:

ينظر الاتجاه الاجتماعي للهجرة الغير شرعية على إنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع ، ويكتسي هذا المفهوم جانبين أساسيين الأول يربط التغيرات بمعدل نسبة الهجرة الغير شرعية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية وهنا يناقش الاتجاه الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة غير الشرعية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية وكثافة السكان وعمليات الاقتصادية والدخل وغيرها. أما الجانب الثاني فيربط بين الهجرة الغير شرعية والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي (العبد : 1987 ، 241) وهنا تشير الباحثة إلي أن التفاعلات التي تحدث بين المهاجرين غير الشرعيين والبناء الاجتماعي على الأراضي الليبية عندما لا تكون جيدة ، في حال عدم حصول المهاجرين علي فرص عمل ومعاملة انسانية داخل المجتمع قد تؤدي إلي سهولة استقطابهم من قبل أي جهة أو تنظيم غير قانوني، مقابل مدهم بالأموال التي يحتاجونها ليس من أجل أنفسهم وإنما من أجل أسرهم وعائلاتهم التي تعاني من أسوأ ألوان الفقر والحرمان في بلدانهم .

وقد استخلص علماء الاجتماع إن الهجرة غير الشرعية تحدث وفقاً لثلاثة إبعاد وهي :

1. البعد الفردي: والذي يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة علي الفرد فتدفعه إلى سلوك الهجرة الغير شرعية .

2. البعد الاجتماعي : يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات تري إن الهجرة الغير شرعية سلوك مشروع يسد نقصاً في الايدي العاملة لدي بعض الدول في مجال الخدمات والبناء والزراعة وبصفة عامة المهن الهامشية. وذلك تشدد التشريعات الحديثة على توقيع العقاب وتنص على توسيع مجال الأفعال التي تعتبر الهجرة الغير شرعية جريمة ، ويعاقب القانون الأشخاص الذين يكونون عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة الغير شرعية أو الأشخاص المساعدين سواء بالإرشاد أو تسهيل العبور إلى الدول أو ايواء الاشخاص المهربين أو تهريبهم أو اعداد أماكن لإخفائهم وتوفير وسائل النقل لهم أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها(عبدالكريم : 1995 ، 91).

3. البعد الظرفي : ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرض الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية يستحيل معها التفكير الحكيم واختيار السلوك السليم ، والهجرة الغير شرعية وفق هذا المنظور تحدث بالتدريج تبدأ الرحلة بالاغتراب والاحساس بالعزلة والفقر في الثقافة المحلية ، وتتطلب بمحاولات أولية تمر بردود أفعال مجتمعية قاسية من جهة المجتمع يرد على السلوك بالعقاب ومن جهة أخرى عصابات متخصصة تثير العنف الاجتماعي. وتتخلل الرحلة تبادل مشاعر الحقد والكراهية والعدوانية بين الأطراف المشاركة فيها وتنتهي بإضفاء وصمة الانحراف والاجرام علي المهاجر الغير شرعي ، وفي هذه المرحلة جميع الاحتمالات تكون واردة (عيسى : 1983 ، 98).

وهذه الدراسة تفترض أن الظروف القاهرة هي التي تدفع المهاجرين القادمين من وراء الصحراء إلى محاولة العبور إلى أوروبا من أجل الخروج من الظروف القاسية ، وفي المقابل يتعرضون أثناء عبورهم إلى استغلال والاتجار بهم وغيره من الصعاب ، والتي قد ترغهم إلى الانضمام لتنظيمات الغير الشرعية والتي لديها القدرة علي اعطائهم من يحتاجونه من أموال لتأمين حياة أسرهم.

وقد ربط اميل دور كايم الهجرة الغير شرعية بعملية الانتحار من خلال أن الهجرة الغير شرعية وكونها انتحار أناني ، ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها ، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع حيث لا يجد المهاجر الغير شرعي من يسانده عندما تحل به أي مشكلة وتصبح الهجرة الغير شرعية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه. ومن خلال أن الهجرة الغير شرعية وكونها انتحار إثاري ، وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطاً

ارتباطاً وثيقاً بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة الغير شرعية. ومن خلال أن الهجرة الغير شرعية وكونها انتحار أنومي تحدث في هذه الحالة عندما تتحل النظم الاجتماعية والثقافية والاخلاقية في المجتمع وتضطرب الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع ، وتحدث هوة ثقافية تفصل بين هذه الاهداف وبين الوسائل وبين الطموح الشخصي وبين ما هو متوفر فعلا (خليقة : 1999 ، 55). فالتحليل السوسيولوجي يري إن الضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية ينعكس ميدانيا في صورة تشير إلى إن المهاجرين غير شرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وإن اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق الأهداف بالطرق المشروعة بالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث اضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي إلى ظهور الانزلاقات.

الدراسات السابقة:

. دراسة عويدات و نايل (2018) : بعنوان ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها - ليبيا نموذجاً. هدفت الدراسة إلى التعرف تداعيات الهجرة غير الشرعية ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وكشفت نتائجها إن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية وزج المهاجرين غير الشرعيين في الجريمة المنظمة ، وإنه ينجم عن الهجرة الغير شرعية عدد من المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات الجرائم وتزعزع اقتصاد الدولة وانتشار جرائم التزوير والنصب والاحتيال والسرقة والقتل والسحر والتسول (عويدات وآخرون 2018).

. دراسة دياب و بوعكاز (2016) : بعنوان البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط - دراسة حالة المغرب أنموذجاً ، هدفت إلى الإشارة لزيادة تدفق المهاجرين نحو منطقة شمال غرب المتوسط يؤدي إلى تعقد الأوضاع الأمنية ، وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية ووصف توجهات الدول الأورومغاربية تجاه هذه الظاهرة ، والمنهج التاريخي في دراسة تطور الهجرة من قلبها الطبيعي كالحركة السكانية في القديم إلى ما يسمى الآن بالهجرة غير الشرعية كتهديد أمني بدأ يبرز تأثيره بقوة علي العلاقات الأورومغاربية ، والمنهج القانوني التي تعرض لمختلف الجهود القانونية والتشريعية التي جسدتها جهود الدول الاوروبية والمغربية في تنظيم الهجرة ، بالإضافة لمنهج

دراسة الحالة من خلال دراسة الهجرة غير الشرعية في دولة المغرب. وقد كان من أهم نتائجها أنه كلما كان هناك تردي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية لمنطقة غرب المتوسط كلما ساهم ذلك في زيادة تدفق المهاجرين نحو ضفة غرب شمال افريقيا ، وأنه كلما كان هناك اجراءات وسياسات فعالة للحد من تفاقم تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو غرب شمال المتوسط كلما ساهم ذلك في التقليل من المخاطر المترتبة عن تلك الهجرة الغير شرعية (ذياب ، و بوعكاز ، 2016).

. **دراسة يثقه (2014)**: بعنوان السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، هدفت الدراسة في التعرض لمضامين السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في إطار ما مدى استطاعت المقاربة الأمنية الأوروبية ، الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل الأوضاع التي تشهدها دول في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة في التطرق إلى دراسة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالسياسات الأمنية الأوروبية مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في تتبع الظاهرة ، وقد كان من أهم نتائجها إنه على الرغم من وجود عدد من الانجازات الهامة عملياً علي الصعيدين السياسي والمؤسسي فإن الاتحاد الأوروبي يركز اهتمامه إلى حداً كبير على وقف الهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز عمليات الرقابة علي الحدود الخارجية ، وإنه علي الرغم من مساهمة السياسات الأمنية الأفريقية لطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كظاهرة متقلبة وعابرة للحدود بالمعالجة على المستوى الوطني لدول الأعضاء والمستوى الاقليمي للاتحاد ، وكذلك عبر سياسة البعد الخارجي إلا إنها تجاهلت في معالجتها جوهر الظاهرة في حد ذاتها المتمحورة في أسبابها باعتمادها مقارنة الأمن الصلبة بدلا من مقارنة التنمية (يثقة : 2014).

. **دراسة بوعافية وبرباش (2013)**: بعنوان الهجرة غير الشرعية ومكافحتها وقد هدفت الدراسة في وضع حلول لمواجهة الهجرة غير الشرعية ومحاولة القضاء عليها كواجب انساني قبل أن يكون قانوني ، وقد تم الاستناد علي المنهج الوصفي في عرض بيانات الدراسة ، وقد كان أهم ما تم التوصل إليه من نتائج إقامة حوار متوازن بين الدول المعنية بمشكلة الهجرة الغير شرعية ، مع اقتراح برامج عملية من شأنها تبادل المعلومات والبحوث والدراسات التي تساعد في تحليل اتجاهات الهجرة وأسبابها بقصد وضع أفضل الأساليب الصالحة لها (بوعافية ليندة ، وبرباش شهيدة ، 2013).

. **دراسة بركان (2012)** : بعنوان آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، هدفت الدراسة إلى الوقوف علي خلفيات الهجرة غير الشرعية وتزايدها وعلاقتها بتنامي الظاهرة الاجرامية ، والتطرق إلى الأسباب المؤثرة علي غياب الحلول الناجعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدها رغم الاجراءات الأمنية الصارمة من قبل دول الاستقبال ، وقد تم الاعتماد علي المنهج الوصفي ، ومن أهم ما خلصت إليه نتائجها أن المهاجر غير الشرعي قبل أن يكون مجرم هو ضحية للأوضاع التي يعيشها ، وإن الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى تنامي ظاهرة الإجرام بمختلف أنواعه في دول الاستقبال . (بركان : 2012) .

. تتفق الدراسات السابقة مع مشكلة الدراسة الحالية في التعرف تداعيات الهجرة غير الشرعية في والإشارة لزيادة تدفق المهاجرين نحو منطقة شمال غرب المتوسط يؤدي إلى تعقد الأوضاع الأمنية ، والوقوف علي خلفيات الهجرة غير الشرعية وتزايدها وعلاقتها بتنامي الظاهرة .
. تتفق الدراسات السابقة مع أهداف الدراسة الحالية المتمثلة في العمل علي الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل الأوضاع التي تشهدها دول في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وضرورة العمل علي وضع حلول لمواجهة الهجرة غير الشرعية ومحاولة القضاء عليها كواجب انساني قبل أن يكون قانوني ، والتطرق إلى الأسباب المؤثرة علي غياب الحلول الناجعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدها رغم الاجراءات الأمنية الصارمة من قبل دول الاستقبال .

الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة بدولة ليبيا:

أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطراً كبيراً يواجهه الدول كافة سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية ، فبالرغم من أن الجريمة تعتبر ظاهرة قديمة إلا أن أخطارها كانت قليلة نسبياً وتستهدف دول محددة ، لكن في السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب العالمية الباردة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية التجارة وتلاشي معظم حدود الدول وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة ، كل ذلك أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة للحدود الوطنية وخطراً يهدد معظم دول العالم، في هذا الإطار تشهد منطقة شمال افريقيا تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة الناتجة عن الهجرة الغير شرعية التي قفزت إلى مقدمة المخاطر كنتاج للمتغيرات الكثيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية والمحلية (الدويبي :

2016 ، ص 187). ومنطقة شمال افريقيا لم تبق بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد نظرا للموقع الاستراتيجي الحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات حيث أصبح الإجرام بجميع أشكاله من تجارة بالمخدرات وبالسلاح ... إلخ أحد أهم مصادر اللأمن بالمنطقة ، وأصبحت الجريمة بناء على ذلك تتجاوز حدود الدولة الواحدة وهذا ما جعلها عابرة للحدود (غانم : 2002 ، 15). وقد تعددت أسباب نمو ظاهرة الإجرام بكل أشكاله حيث ساهم فشل السياسات الحكومية في دول المصدر في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة وانتشار الأمراض في استفحال الظاهرة ، إضافة إلى عدم قدرة الحكومات في ليبيا كدولة عبور على طرح حلول حقيقية وجذرية في السيطرة والتحكم علي المعابر الحدودية ، المشتركة مع بعض الدول الإفريقية وما تصدره من مشاكل. وأصبح الساحل الليبي يعيش ظواهر خطيرة تمثلت في نقشي الجريمة.

تعتبر دول جنوب المتوسط بحكم قربها الجغرافي من أوروبا مستهدفة من قبل شبكات الهجرة الغير شرعية سواء عن طريق هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو تهجير مواطنين إلى دول أخرى (امهيدي : 2017 ، ص168). وقد عانت ليبيا كغيرها من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط خلال العقدين الآخرين ومازالت من تنامي غير مسبوق للهجرة الغير شرعية ، فقد بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا عبر الشواطئ الليبية على سبيل المثال (168.542) مهاجر إلى جانب (4.146) شخص لقوا حتفهم في عرض البحر (فياض : 2017 ، 85). وقد أشارت منظمة الهجرة الدولية إن عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا بحلول نهاية سبتمبر 2017 بنحو (1415.556) شخص ، كما بينت إلى إن ما يزيد على (60%) من المهاجرين في ليبيا ينتمون إلى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، بينما قدم (32%) منهم من بلدان الشمال الافريقي ونحو (7%) من بلدان آسيوية وشرق أوسطية (منظمة العفو الدولية : 2017 ، 165). وقد سمحت حدود ليبيا المترامية الأطراف وهشاشة الجانب الأمني بأن تكون بلد عبور ومقصد في آن واحد ، الأمر الذي بات يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي على المستويين الوطني والاقليمي ، ويبين الجدول رقم (1) عدد المهاجرين غير الشرعيين المرتكبي الجرائم المبلغ عنها في ليبيا من 2004 إلى 2013.

جدول (1) عدد المهاجرين غير الشرعيين المرتكبي الجرائم المبلغ عنها في ليبيا من 2004 إلى 2013

الجنسية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013
المغربية	5	33	0	0	0	1	0	3	0
التونسية	1	28	0	1	6	1	2	1	1
الجزائرية	2	2	1	0	0	2	2	0	1
المصرية	99	129	113	91	53	198	82	64	15
الصومالية	18	2	102	36	33	12	15	1	1
السودانية	32	52	2	16	17	110	13	19	4
التشادية	30	75	44	70	57	388	165	30	11
المالية	3	2	2	1	11	24	2	0	1
النيجرية	23	57	12	23	21	31	19	24	16
الغانية	33	14	7	1	1	17	18	10	2
النيجيرية	12	47	12	15	2	6	3	5	0
جنسيات افريقيا أخرى	31	18	3	3	5	9	2	7	3
المجموع	330	477	291	252	264	829	345	171	55

المصدر : التقرير السنوي عن الجريمة للأعوام من (2004 حتى 2013)

ويتضح من الجدول أعلاه إن ارتفاع عدد اعداد الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين غير الشرعيين علي الأراضي الليبية ، وبالرغم من عدم علم الباحثة بنوعية الجرائم المرتكبة الا أنها تفترض لابد أنه من ضمنها جرائم تتعلق علي سبيل المثال بالسرقة أو القتل أثناء الدفاع عن النفس بعد القبض علي المهاجر غير الشرعي متلبس بجريمة ما ، وغيرها من الجرائم التي يدل ارتكابها علي إحاطة ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة تدفع المهاجر الغير الشرعي بأن يكون ضحية للتنظيمات التي تستطيع دفع الأموال ليتمكن المهاجر الشرعي من تأمين حياته وحياة أفراد أسرته في بلده المصدر .

وتعتبر ليبيا منطقة جذب للمهاجرين إليها من دول جنوب الصحراء وذلك لمساحتها الجغرافية الكبيرة إذ تبلغ مساحتها ما يقارب اثنين مليون كيلومتر مربع جلها أراضي صحراوية مترامية خالية من السكان ، وساحلها علي حوض البحر المتوسط طويل يقارب 2000 كم وهو يمثل بوابة هامة في أوروبا ، والكثافة السكانية فيها منخفضة والسوق فيها يحتاج إلى اليد العاملة ، وهي كثيرة المنافذ البرية إذ يوجد بها عشرة منافذ نحو دول جنوب الصحراء معظمها تعتمد علي أساليب عمل بدائية وفي أغلب الأحيان يسلك المهاجرين غير الشرعيين الأراضي الليبية

باستخدام الابل بعيداً عن تلك المنافذ ، بالإضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة وانحسار دورها في التعاطي بجدية مع ملف الهجرة غير الشرعية وغياب التنسيق والتعاون الأمني بين ليبيا ودول الجوار في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية (الناجح : 63 ، 87). يبين الجدول رقم (2) أعداد وجنسيات المهاجرين غير الشرعيين من الجنسيات الأفريقية المرحلين إلى بلدانهم عبر ليبيا.

الجدول (2) أعداد وجنسيات المهاجرين غير الشرعيين من الجنسيات الأفريقية المرحلين إلى بلدانهم

ت	الجنسية	عدد المرحلين	ت	الجنسية	عدد المرحلين
1	المصرية	54653	8	الغامبية	790
2	النيجرية	11778	9	الغانية	438
3	السودانية	4507	10	بركينا فاسو	392
4	التشادية	3754	11	المغربية	187
5	المالية	1055	12	الاثيوبية	103
6	السنغالية	940	13	التونسية	173
7	النيجيرية	802	14	جنسيات أفريقيا أخرى	4824
المجموع		84396			

المصدر : التقرير مكتب الترحيل ب جهاز مكافحة الجريمة غير الشرعية (2016)

إلى جانب غياب الأمن تعتبر ليبيا من البلدان العربية التي عانت من صراعات عسكرية وسياسية مما دفع ببعض العصابات الإجرامية والمليشيات علي اتخاذها مصدر للعيش على أموال تهريب المهاجرين الغير شرعيين إلى أوروبا ، وأصبحت الدولة الليبية مسرح لتجارة المهاجرين نظراً لما يوجد بها من مشاكل داخلية عملت كعائق على مراقبه حدودها (الدهوبي : 2016 ، 110). ففي ظل الفوضى التي عصفت بالمجتمع الليبي تحولت ليبيا إلى منطقة جذب للعناصر الإرهابية من كل حذب وصوب ، وكان على رأسها التنظيم الارهابي داعش الذي تسارعت خطوات تترسه في ليبيا مع إدراكه إن الفوضى توفر له فرصة تعزيز قدراته والمحافظة على وجود مهم له في هذا البلد ، وقد تمكن في مرحلة ما من السيطرة على عدة مناطق في البلاد ، وقد كانت مدينة سرت الساحلية أهم معاقله والتي كان ينوي التمدد منها إلى مناطق أخرى ، وقد أوعن التنظيم بارتكاب جرائمه الوحشية والتي نشرت الرعب والذعر في نفوس الناس ليتمكن من تأكيد قوته وسلطته وجبروته ، فكانت جريمة ذبح الأقباط المصريين الأكثر تعبيراً عن دموية التنظيم ، والذي بث وفي الخامس عشر من فبراير 2015 فيديو تحت عنوان رسالة

موقعة بالدماء إلى أمة الصليب يظهر عملية ذبح إحدى وعشرون شخص مصري على إحدى السواحل يشار إليها إلى أنها في ليبيا ، وأظهرت الصور معاملة مشينة من عناصر داعش للأسرى حيث ساقوهم واحداً واحداً إلى أن تم ذبحهم ، وأظهرت إحدى الصور تلطخ مياه البحر بلون الدم. وتسارع ردود الفعل الدولية المنددة بالجريمة البشعة التي ألفت الضوء حينها بشكل كبير على وحشية التنظيم الإرهابي ومدى خطورته على ليبيا والمنطقة ككل (المجلة للإلكترونية بوابة الوسط). وهذه الحادثة بغض النظر عن أن من ارتكبيها الا انها دليل واضح وجلي عن اختراق لتنظيم منظم للأراضي الدولة الليبية.

من الأمثلة على قيام المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم المنظمة التي كان لها تأثير كبير على الاستقرار بالدولة الليبية ، إعلان تنظيم داعش الإرهابي مسؤوليته عن الهجوم الانتحاري الذي استهدف مبنى وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية بطرابلس ، والذي أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة خمس آخرين ، قد تبين لاحقا أن المنفذين هم أشخاص أفارقة (موقع ليبيا المستقبل). وأفاد مصدر أمني مسئول نقل عنه بأن بتاريخ العاشر من سبتمبر 2018 قام ستة انتحاريين استهدفوا المؤسسة الوطنية للنفط بمنطقة الظهر وسط العاصمة طرابلس بتفجير أنفسهم ، أشار المصدر أن الانتحاريين الستة قاموا بتفجيرين الأول استهدف محيط المؤسسة بطريق السكة والثاني كان داخل مقر المؤسسة الأمر الذي ترتب عليه مقتل شخصان وإصابة عشرة بجروح (المجلة للإلكترونية بوابة الوسط). كذلك اعتداء تنظيم الداعشي على اللجنة الانتخابية العليا الذي أسفر عن أربعة عشر قتيلا . وما شهدته منطقة النهضة جنوب مدينة صبراتة قرب العاصمة الليبية طرابلس من اشتباكات بين المجلس العسكري لصبراتة الجهاز الأمني الرئيسي في المدينة وعناصر من تنظيم داعش قتل فيها أربعة من مقاتلي المجلس بحسب ما أفاد مسؤول . وأشارت معلومات اللجنة العالمية للهجرة الدولية بأن هناك خطر أمني تشكله التنظيمات المتطرفة المقاتلة بمنطقة شمال افريقيا من خلال نمو الجريمة المنظمة ، والتي أدت إلى ظهور اضطرابات سياسية ناجمة من النزاع المسلح في العديد من البلدان في المنطقة والتي قادت إلى تدهور قدرة العديد من الدول العربية من فرض مراقبة فعالة علي حدودها (اللجنة العالمية للهجرة الدولية : 1005 35).

والباحثة تري إنه عند تفسير مظهر منفذي العمليات الانتحارية التي أعلن عن مسؤوليته عنها تنظيم داعش ، يتضح علي ملابسه وهيئتهم الفقر والعوز والحاجة إلى العون والمساعدة

والرعاية ، والفرضية التي تقوم عليها الدراسة تفترض أنه يتم استغلال حاجة المهاجرين غير الشرعيين الدين يستجيبون لمطالب التنظيمات المنظمة ويقومون بارتكاب الجرائم.

النتائج:

1. أنه يوجد في ليبيا عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين ، وإن هناك الكثير من الجرائم التي قام بها هؤلاء مبلغ عنها .
2. يتم استقطاب المهاجرين غير الشرعيين نتيجة لظروفهم السيئة في تنفيذ الجريمة المنظمة.
3. أدى دخول تنظيم داعش الذي يعتبر تنظيم غير شرعي إلي تنفيذ الجريمة المنظمة ، التي تم تنفيذها من قبل المهاجرين غير الشرعيين علي الأراضي الليبية. وهذا يدل إن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية وزج المهاجرين غير الشرعيين في الجريمة المنظمة.
4. تقتصر الدولة الليبية إلى وجود إدارة حقيقية لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو ليبيا علي نحو يقلل من المخاطر المترتبة علي ذلك ، في ظل هشاشة الرقابة الحدودية.

التوصيات:

1. إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بمدى انتشار الجريمة من قبل المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون ليبيا كدولة تعاني من هشاشة الرقابة الحدودية .
2. العمل علي إقامة اجراءات وسياسات فعالة للحد من تفاقم تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا علي نحو يساهم في التقليل من المخاطر المترتبة عن تلك الهجرة الغير شرعية .

المراجع:

1. التقرير السنوي عن الجريمة للأعوام من 2004 حتى 2014 باستثناء 2011 ، الإدارة العامة للأدلة والبحث الجنائي ، مكتب الاحصاء والتسجيل الجنائي ، الوزارة الداخلية الليبية.
2. التقرير مكتب الترحيل بجهاز مكافحة الجريمة غير الشرعية (2016) ، الإدارة العامة للأدلة والبحث الجنائي ، مكتب الاحصاء والتسجيل الجنائي ، الوزارة الداخلية الليبية.
3. الدويبي ، عبدالسلام بشير (2016) ، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الأبعاد والتداعيات ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي.
4. الدرهوبي ، محمد شعبان (2016) ، الهجرة غير الشرعية ومخاطرها الأمنية على ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي.

5. العدل ، أنور عطية (1087) ، السكان والتنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.
6. المجلة الإلكترونية بوابة أفريقيا الإخبارية ، تاريخ التصفح 15. 10 ، 2019.
7. المجلة للإلكترونية بوابة الوسط، تاريخ التصفح 20. 10 ، 2019.
8. الناجح ، ياسين محمود (2016) الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا ، مجلة شؤون ليبيا ، العدد الاول.
9. امهيدي ، محمد امهيدي (2017) ، التشريع الليبي وحدود الانظمة القضائية لمكافحة الهجرة غير النظامية ، بحث منشور عبر شبكة الانترنت.
10. بركان ، فائزة (2012) آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، جامعة الحاج الخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم القانون .
- 124 خليفة ، عبدالرحمن (1999) . ايدولوجية الصراع السياسي - دراسة في نظرية القوة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.
13. عبدالكريم ، محمد الغريب (1995) ، فسيولوجيا السكان ، دار الكتاب الحديث . الاسكندرية.
14. عصفور ، عيسى (1983) ، الجريمة ، منشورات عويدات ، بيروت.
15. عويدات ، مروة عبدالرحيم وآخرون (2018) ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها - ليبيا نموذجا / وزارة التعليم والبحث العلمي ، طرابلس.
16. غانم ، عبدالله عبدالغني (2002) ، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية.
- 17 . فياض هاشم (2017) ، دراسات في حركة الهجرة السكانية ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، طرابلس.
18. ليندة بوعافية ؛ شهيدة برياش (2013) ، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها ، جامعة عبدالرحمان ميرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم القانون العام.
19. موقع ليبيا المستقبل الالكتروني ، تاريخ التصفح 18. 10. 2019.
20. يثقه خديجة (2014) ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، جامعة محمد خضير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.